نطعا وثبت المط وثانيهما انه متى جاز وجود الجزء الذي لا يتجزى
جاز وجود ثلثة اجزاء متلاقية بحيث يكون احدهم على ملتقى الا
خرين والتالي باطل اما الملازمة فظاهرة مما ذكر في الوجه الاول
واما بطلان التالي فلان ما فرض على الملتقى اما ان لا يلاقي
شيئا من الملتقيين او يلاقي احدهما او مجموعهما او من كل
واحد منهما شيئا والاول يستلزم عدم تلاقي الاجزاء والثاني ان
لا يكون على الملتقى ما فرض عليه والثالث تجزي ما فرض على
الملتقى والرابع تجزيهما باسرها وكل خلاف المفروض وبطلان التالي
بجميع اقسامه يدل على بطلان المقدم المستلزم للمط وعلى
هذا التقدير لا يرد الاعتراض باحتمال وقوع الجزء المفروض
على الملتقى على نفس المنفصل من غير ان يلاقي شيئا منهما لانه

خلاف

خلاف المفروض على ما ذكرنا قال المص في اثبات الهيولى
اقول كل جسم فهو مركب من ثلثة جواهر حل اثنان منها
في الثالث يسمى احد الحالين صورة جسمية وثانيهما صورة
نوعية ويسمى الثالث المحل مادة وهيولى اما الصورة الجسمية
فلا يحتاج الى اثباتها في الجسم [illegible]
القابل للابعاد الثلثة المدرك من الجسم في بادي النظر واما صورة
النوعية فسياتي البرهان على اثباتها واما الهيولى فهي التي يريد
المص اثباتها بالبرهان في هذا الفصل والبرهان عليه ان الجسم
المتصل اعني الذي ليس له مفاصل واجزاء بالفعل بل هو متصل
في نفسه كما هو عند الحس موجود في الاجسام القابلة للانفكاك
من العناصر وما يتركب منها لان اي جسم فرضناه من تلك الاجسام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)